



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، أوامر ومراسيم
قرارات ، مقررات ، منشور ، إعلانات وبلاغات

الإدارة والتحرير الامانة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية 7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مباركة - الجزائر الهاتف : 15 . 18 . 65 الى 17 ح ج ب 50 - 3200	خارج الجزائر	تونس داخل الجزائر المغرب موريتانيا	الاشتراكات سنوية
	صفحة	صفحة	النسخة الاصلية
	150 د.ج 300 د.ج بما فيها نفقات الارسال	100 د.ج 200 د.ج	النسخة الاصلية وترجمتها

من النسخة الاصلية : 200 د.ج ولعن النسخة الاصلية وترجمتها 500 د.ج لمن المعدل للسنين السابقة : حسب التسعيرة . وسلم الفهارس مجاناً
للمشتركين . المطلوب منهم ارسال لغات الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالبهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 د.ج ولعن النشر على
اساس 20 د.ج للسطر .

فهرس

مراسيم، قرارات، مقررات

الوزارة الاولى

قرارات مؤرخة في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق
17 يناير سنة 1984، تتضمن حركة في سلك
المتصرفية.

1382

اتفاقات دولية

مرسوم رقم 84 - 256 مؤرخ في 5 ذي الحجة عام
1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يتضمن
المصادقة على اتفاق الإطار للتعاون الصناعي
بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية الموقع
بمدينة الجزائر في 24 ابريل سنة 1983. 1379

لحساب الخاص لصالح الاشخاص المعنويين
التابعين للقطاع العام. I393

قرار مؤرخ في 5 ذى الحجة عام 1404 الموافق أول
سبتمبر سنة 1984 يتعلق برخصة السير التي
تسلم للشاحنات التي تستعمل في النقل
لحساب الخاص لصالح الاشخاص الطبيعيين
أو المعنويين التابعين للقطاع الخاص. I395

وزارة التربية الوطنية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رمضان عام 1404
الموافق 7 يونيو سنة 1984 ينظم شهادة الكفاءة
التربوية. I397

وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية

مرسوم رقم 84 - 257 مؤرخ في 5 ذى الحجة عام
1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يعدل
المرسوم رقم 83 - 470 المؤرخ في 6 غشت سنة
1983 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية
للپتروكيماويات. I401

مرسوم رقم 84 - 258 مؤرخ في 5 ذى الحجة عام
1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يتضمن
انشاء المؤسسة الوطنية للاسمدة والمنتجات
المبيدة للحشرات. I402

مرسوم رقم 84 - 259 مؤرخ في 5 ذى الحجة عام
1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يحول الى
المؤسسة الوطنية للاسمدة والمنتجات المبيدة
للحشرات، الهياكل والوسائل والاملاك
والاعمال والمستخدمين الذين كانت تحوزهم
أو تديرهم الشركة الوطنية للبحث عن
الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه
(سوناطراك) والمؤسسة الوطنية للپتروكيماويات
في اطار أعمالها في ميدان الاسمدة والمنتجات
المبيدة للحشرات. I406

وزارة البريد والمواصلات

قرار مؤرخ في 13 شوال عام 1404 الموافق 12 يوليو
سنة 1984 يتضمن احداث قبضة ذات خدمة
كاملة. I408

قرار مؤرخ في 4 ذى القعدة عام 1404 الموافق أول
غشت سنة 1984، يتضمن اجراء مسابقة على
أساس الاختبارات للالتحاق بسلك
المتصرفين. I385

وزارة الدفاع الوطني

قرار مؤرخ في 11 ذى الحجة عام 1404 الموافق 8
غشت سنة 1984 يحدد تاريخ تجنيد الفوج
الثالث مع صف سنة 1984. I389

وزارة الشؤون الخارجية

مرسوم مؤرخ في 5 ذى الحجة عام 1404
الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يتضمن تعيين سفير
فوق العادة ومفوض للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية. I389

مراسيم مؤرخة في 5 ذى الحجة عام 1404 الموافق
أول سبتمبر سنة 1984 تتضمن تعيين قناصل
عامين للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية. I389

مراسيم مؤرخة في 5 ذى الحجة عام 1404 الموافق
أول سبتمبر سنة 1984 تتضمن تعيين قناصل
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية. I390

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

مرسوم مؤرخ في 4 ذى الحجة عام 1404 الموافق 31
غشت سنة 1984 يتضمن انهاء مهام رئيس
دائرة. I391

مرسوم مؤرخ في 5 ذى الحجة عام 1404 الموافق أول
سبتمبر سنة 1984 يتضمن تعيين رئيس
دائرة. I391

وزارة النقل

قرار مؤرخ في 5 ذى الحجة عام 1404 الموافق أول
سبتمبر سنة 1984 يتعلق بفهارس الناقلين
وسيارات نقل المسافرين وخطوطه. I391

قرار مؤرخ في 5 ذى الحجة عام 1404 الموافق أول
سبتمبر سنة 1984 يتعلق برخصة السير التي
تسلم للشاحنات التي تستعمل في النقل

لبلديات عن أراض للمخيمات
(استدراك). I4I3

وزارة الاشغال العمومية

مرسوم رقم 84 - 260 مؤرخ في 5 ذي الحجة عام
I404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يكمل
المرسوم رقم 80 - 243 المؤرخ في 4 أكتوبر
سنة 1980 والمتضمن تصنيف طرق جديدة
ضمن الطرق الوطنية. I4I3

وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 15 رجب عام I404
الموافق 17 ابريل سنة 1984، يتعلق بالتوظيف
على أساس الشهادات في بعض الاسلاك التقنية
التابعة لوزارة التخطيط والتهيئة
العمرانية. I4I4

قرار مؤرخ في 13 شوال عام I404 الموافق 12 يوليو
سنة 1984 يتضمن احداث وكالات
بريدية. I408

وزارة التجارة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 15 شعبان عام I404
الموافق 16 مايو سنة 1984 يتعلق بنوعية ارسال
الوثائق التي يتم على أساسها تحرير صرف
المبالغ للمتعاملين بعنوان التعويض وكيفيات
ذلك. I409

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 شوال عام I404
الموافق 24 يوليو سنة 1984، يتعلق
بتعريف سيارات الاجرة. I4I2

وزارة الثقافة والسياحة

مرسوم رقم 84 - 161 مؤرخ في 8 شوال عام I404
الموافق 7 يوليو سنة 1984 يتضمن التنازل

اتفاقات دولية

التونسية الموقع بمدينة الجزائر في 24 ابريل سنة
1984،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يصادق على اتفاق الاطار
للتعاون الصناعي بين حكومة الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية
الموقع بمدينة الجزائر في 24 ابريل سنة 1984،
وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

حرر بالجزائر في 5 ذي الحجة عام I404
الموافق أول سبتمبر سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 84 - 256 مؤرخ في 5 ذي الحجة عام
1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يتضمن
المصادقة على اتفاق الاطار للتعاون الصناعي
بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية الموقع
بمدينة الجزائر في 24 ابريل سنة 1983.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 17

منه،

- وبعد الاطلاع على اتفاق الاطار للتعاون

الصناعي بين حكومة الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية

— دراسة امكانية توسيع التعاون ليشمل دولا أخرى ومؤسسات عربية عمومية ممن ترغب في ذلك،

— اللجوء عند الحاجة الى طرف ثالث يملك التكنولوجيا المتقدمة الضرورية للمشروع المقرر انشاؤه.

المادة 2

ان المشاريع المشتركة المقرر انجازها يجب أن تستجيب قدر المستطاع للمقاييس الاساسية التالية :

— التلبية الجزئية أو الكلية لحاجيات سوق البلدي واماكنيات التصدير الثابتة الى دول أخرى،

— اعطاء قيمة اضافية للمواد الاولية الموجودة في البلدي أو في احدهما،

— استغلال الطاقات البشرية في البلدي،

— تدعيم وتحديث الامكانيات التكنولوجية للبلدي،

— الاستعمال الامثل للامكانيات الموجودة في كلا البلدي في مجال المقاولات مع الباطن.

المادة 3

تؤسس لكل مشروع جديد شركة مستقلة يكون مقرها البلد الذي ينجز فيه المشروع، وتخضع هذه الشركة للقوانين السارية في بلد المقر ويتكون رأسمالها من أسهم تتمثل في مساهمات نقدية أو عينية تحدد نسبها باتفاق مشترك.

تدمج تكاليف الدراسة في استثمارات الشركة المقرر انشاؤها.

المادة 4

تنشأ الشركات بعد موافقة السلطات المختصة في كلا البلدي وموافقة المساهمين على نظامها

اتفاق الاطار

للتعاون الصناعي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و

حكومة الجمهورية التونسية

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وحكومة الجمهورية التونسية،

— طبقا لتوجيهات رئيسي الدولتين خلال لقائهما التاريخي بتونس في 18 مارس سنة 1983،

— وطبقا لارادة البلدي في تدعيم أسس المغرب العربي الكبير،

— ورغبة منهما في تعزيز روابط التعاون الاقتصادي القائم بين الجزائر وتونس طبقا للمبادئ المذكورة في معاهدة الاخاء والوفاء المبرمة بتونس في 19 مارس سنة 1983،

— وحرصا منهما على تكثيف التكامل الاقتصادي بين البلدي، لاسيما في الميادين الصناعية،

اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

يتعاون الطرفان في مجال دراسة وانجاز المشاريع الصناعية المشتركة التي من شأنها أن تدعم التعاون الاقتصادي وتؤدي الى التكامل الصناعي بين البلدي.

وسيتمحور هذا التعاون أساسا حول :

— تنمية الوحدات الصناعية، وخاصة تلك المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدي،

— انجاز مشاريع أخرى صناعية في اطار مخطط تنمية هذه المناطق وخاصة بمشاركة باعثين صناعيين في كلا البلدي،

المادة 10

يستفيد عمال كل طرف متعاقد عندما تشغلهم الشركات المختلطة في تراب الطرف الآخر مع ضمان تحويل مدخرات الاجور في حدود 50 في المائة (50 %) مع الاجر الصافي وكل تحويل اضافي يخضع لرخصة من السلطات المختصة للبلد المعنى.

المادة 11

يمكن للعمال التونسيين والجزائريين الذين تشغلهم الشركات المختلطة في الجزائر وتونس حسب ما ينص عليه الاتفاق ان يستوردوا أثاثهم وسيارة شخصية واحدة لكل عائلة وفقا لنظام الدخول المؤقت مع تعليق الحقوق والرسوم المستحقة، وذلك طوال مدة اقامتهم.

المادة 12

ان أى خلاف ينجم عن تفسير وتطبيق هذا الاتفاق يعرض على اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى المنصوص عليها في اتفاقية الاخاء وحسن الجوار والتعاون المبرمة بتونس العاصمة في 6 يناير سنة 1970.

المادة 13

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد أن يصادق عليه الطرفان المتعاقدان.

حرر بالجزائر في 24 افريل سنة 1983 في نسختين وسلمت نسخة لكل طرف متعاقد.

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	عن حكومة الجمهورية التونسية
محمد يعلى	الباجى قائد السبسي
وزير الداخلية	وزير الشؤون الخارجية

الاساسى، والنظام الاساسى يحفظ حق الاقلية المساهمة.

المادة 5

لكل مساهم عدد من الاصوات ومن الممثلين فى الجمعية العامة ومجلس الادارة يتناسب مع مساهمته فى رأسمال الشركة.

المادة 6

يضمم البلدان تحويل الارباح المحققة للمساهمين غير المواطنين وذلك وفقا لنسبة مساهمتهم فى المشاريع المقامة فى كلا البلدين، وكذلك تحويل الناتج عن التصفية وبيع الاسهم.

المادة 7

تستفيد الشركات المختلطة من أفضل الامتيازات الجبائية والجمركية الواردة فى تشريعات بلد المقر والاتفاقيات المبرمة بين الطرفين المتعاقدين.

المادة 8

يتعهد البلدان بعقد اتفاقية عدم الازدواج الضريبي فى الآجال وذلك قصد توفير الاطار المناسب لانشاء الشركات المختلطة.

المادة 9

تتعهد كل من الحكومتين باتخاذ الاجراءات المناسبة لتسويق كمية من الانتاج تحدد باتفاق مشترك خاص بكل مشروع يؤخذ بعين الاعتبار حاجات الاسواق الداخلية للبلدين وامكانيات التصدير، مع مراعاة المردودية الاقتصادية فى اختيار المشاريع وتعتبر منتجات هذه المشاريع انتاجا مشتركا لذا تستفيد من حرية التداول بين البلدين ومن التسهيلات والامتيازات الجبائية والجمركية المنصوص عليها فى الاتفاقيات المبرمة بين البلدين.

مراسيم، قرارات، مقررات

الوزارة الاولى

قرارات مؤرخة في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، تتضمن حركة في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يعين السيد علي عياش متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة النقل ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يعين السيد عبد القادر بوصحوة متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة النقل ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يعين السيد ابراهيم ميمون متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة النقل ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يعين السيد محمد الطاهر بوشمال متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة النقل ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، تعين السيدة فتية الاطرش زوجة شلال متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يعين السيد عبد العزيز بـ جمعة متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يعين السيد عبد الرحيم نميقي متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة النقل ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يعين السيد مقران بـ فاضل متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يعين السيد سعد تكليط متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التجارة ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، تعين السيدة مليكة مزياني زوجة ثاميمونت متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الفلاحة والصيد البحري ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يعين السيد محمد حسين متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يعين السيد الوناس شرفي متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة المالية ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، تعين الأنسة نصيرة بق زيادة متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة المالية ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يعين السيد عبد الحميد عويطى متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة المالية ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، تعدل أحكام القرار المؤرخ في 10 مارس سنة 1983 والمتعلق بإدراج السيد أحمد بلغنو في سلك المتصرفين كالتالى :

«يُدْرَج ويرسم السيد أحمد بلغنو فى سلك المتصرفين ويرتّب فى الدرجة الخامسة، الرقم الاستدلالي 420، ابتداء من 31 ديسمبر سنة 1979.

يستمر المعنى فى تقاضى مرتبه على أساس الرقم الاستدلالي 450 الحائز عليه فى سلكه الاصلى حتى يصل الى الحد المقرر للترقية العادية».

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، تعدل أحكام قرار ترقية السيد مسعود فاضل الى الدرجة الرابعة، الرقم الاستدلالي 395، كالتالى :

«يرقى السيد مسعود فاضل المتصرف المرمم من الدرجة الخامسة، الرقم الاستدلالي 420، ابتداء من 10 أكتوبر سنة 1979 الى الدرجة السادسة، الرقم الاستدلالي 445، ابتداء من 10 أكتوبر سنة 1983».

295، بوزارة الصناعات الخفيفة ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يعين السيد عبد الميز بق شرثي متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الشؤون الدينية ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يعين السيد عبد المجيد سى محند متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بالوزارة الاولى ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يعين السيد محمد مداس متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الشبيبة والرياضة ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يعين السيد محمد تساقدير تس متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الشبيبة والرياضة، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يعين السيد زيدان دواى متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الشبيبة والرياضة ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يعين السيد محمد رحمانى متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الشبيبة والرياضة ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في I4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق I7 يناير سنة 1984، تلغى أحكام القرارات المؤرخين في I4 ديسمبر سنة 1981 و 5 سبتمبر سنة 1982 والمتضمنين على التوالي تعيين وترسيم السيد عمار عزوز في سلك المتصرفين.

يُدرج ويرسم ويرتب السيد عمار عزوز في سلك المتصرفين ابتداء من 31 ديسمبر سنة 1979 وذلك عملاً بأحكام المرسوم رقم 69 - I21 المؤرخ في 18 غشت سنة 1969 ورقم 69 - 205 المؤرخ في 10 نوفمبر سنة 1969.

يتقاضى المعنى أجره على أساس الرقم الاستدلالي 420، المطابق للدرجة الخامسة ابتداء من أول يناير سنة 1980 ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها 3 سنوات وشهران و I6 يوما.

لا يكون لهذه التسوية اثر مالي لما قبل أول يناير سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في I4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق I7 يناير سنة 1984، تعدل أحكام المادة الاولى من القرار المؤرخ في 15 فبراير سنة 1981 كالتالي :

«يعين السيد محمد بعلي متصرفاً متمرناً، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة النقل ابتداء من تاريخ تنصيبه».

بموجب قرار مؤرخ في I4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق I7 يناير سنة 1984، يرقى السيد عيسى هني إلى الدرجة السابعة من سلك المتصرفين، الرقم الاستدلالي 470، ابتداء من أول سبتمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في I4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق I7 يناير سنة 1984، يرقى السيد مهدي محديد إلى الدرجة الثالثة من سلك المتصرفين

بموجب قرار مؤرخ في I4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق I7 يناير سنة 1984، يعين السيد مداح حجار خرفان متصرفاً متمرناً، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الشبيبة والرياضة ابتداء من تاريخ تنصيبه.

يستمر المعنى في تقاضى مرتبه على أساس الرقم الاستدلالي 345، المحصل عليه في سلكه الاصلى حتى يرسم في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في I4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق I7 يناير سنة 1984، تقبل استقالة السيد فرحات بلعيد المتصرف المتمرن ابتداء من أول سبتمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في I4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق I7 يناير سنة 1984، تقبل استقالة السيد جمال الديق تواتي المتصرف المتمرن ابتداء من أول أكتوبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في I4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق I7 يناير سنة 1984، تعدل أحكام القرار المؤرخ في 25 ابريل سنة 1983 كالتالي :

«يعين السيد محمد محمدى بوزينة متصرفاً متمرناً، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الداخلية ابتداء من 21 فبراير سنة 1982».

بموجب قرار مؤرخ في I4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق I7 يناير سنة 1984، يدرج ويرسم السيد العربي توات في سلك المتصرفين ويرتب ابتداء من 31 ديسمبر سنة 1979 في الدرجة السادسة الرقم الاستدلالي 445، ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها 6 أشهر.

لا يكون لهذه التسوية اثر مالي لما قبل أول يناير سنة 1980.

1967 والمتضمن القانون الاساسى الخاص بالتصرفين المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 95 المؤرخ فى 28 محرم عام 1388 الموافق 26 ابريل سنة 1968 والمتضمن تطبيق الامر رقم 68 - 92 المؤرخ فى 26 ابريل سنة 1968 والقاضى باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ فى أول ذى الحجة عام 1390 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتعيين فى الوظائف العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 115 المؤرخ فى 3 شعبان عام 1401 الموافق 6 يونيو سنة 1981 والمتضمن اعادة تنظيم بعض القواعد المتعلقة بتعيين الموظفين والاعوان العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ فى 19 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 34 المؤرخ فى 16 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 18 فبراير سنة 1984، والمتضمن الجاق المديرية العامة للوظيفة العمومية بالوزارة الاولى،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 6 ذى الحجة عام 1389 الموافق 12 فبراير سنة 1970 والمتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة العربية بالنسبة لموظفى ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : تنظم الوزارة الاولى المديرية العامة للوظيفة العمومية - مسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بسلوك المتصرفين.

المادة 2 : عدد الاماكن المعروضة مائة (100).

الرقم الاستدلالي 370، ابتداء من 19 ابريل سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 17 يناير سنة 1984، يرقى السيد محمد السعيد تيفيلت الى الدرجة السابعة من سلك المتصرفين، الرقم الاستدلالي 470، ابتداء من أول سبتمبر سنة 1983.

قرار مؤرخ فى 4 ذى القعدة عام 1404 الموافق أول غشت سنة 1984، يتضمن اجراء مسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بسلوك المتصرفين.

ان الوزير الاول،

- بمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمى أو الفردى التى تهم وضعية الموظفين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتعيين فى الوظائف العمومية واعادة ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 151 المؤرخ فى 21 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمحدد بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 67 - 134 المؤرخ فى 23 ربيع الثانى عام 1387 الموافق 31 يوليو سنة

المادة 3 : يشارك في المسابقة الملحقون الإداريون والبالغون من العمر 40 عاما على الأكثر في أول يناير من سنة المسابقة الذي يشترطون خدمة ثمانى سنوات خدمة فعلية بهذه الصفة في التاريخ نفسه.

ويمكن أن تخفض هذه الاقدمية دون أن تقل عن 3 سنوات بمعدل سنة مقابل كل نصف سنة قضاها المترشح في مرحلة الدراسة العليا، وهذا ابتداء من السادس الثالث من التكوين المتبع.

المادة 4 : يؤخر حد السن الأعلى المطلوب بسنة مقابل كل سنة قضاها المترشح في كفاح التحرير الوطني، وسنة عن كل ولد في الكفالة دون أن يتجاوز هذا التأخير 10 سنوات بالنسبة للاول و 5 سنوات بالنسبة للثاني.

لا ينص حد السن المترشحين المثبتين 15 سنة خدمة فعلية في الوظيفة العمومية.

المادة 5 : يحصل المترشحون الاعضاء في جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني على زيادة في النقط وفقا لاحكام المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه.

المادة 6 : يجب أن تحتوي ملفات الترشح على الوثائق التالية :

1 - مذكرة في شكل ملف تؤخذ من المصالح المسيرة للمترشحين أو من أقرب مفتشية للوظيفة العمومية،

2 - شهادة الميلاد أو شهادة عائلية للحالة المدنية،

3 - نسخة من محضر التنصيب مصادق عليها طبق الاصل،

4 - نسخة من قرار التمييز أو الترسيم، مصادق عليها طبق الاصل،

5 - صورتان للهوية،

6 - ظرفان يحملان عنوان المترشح وطابع بريد،

7 - أن اقتضى الحال، نسخة مع شهادة الدراسات الاعلى من شهادة البكالوريا التي تابعها المترشح،

8 - أن اقتضى الحال، نسخة من السجل البلدي لاعضاء جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني.

المادة 7 : تشتمل المسابقة على أربعة اختبارات كتابية للقبول واختبار شفوي للنجاح تستمد من البرنامج الملحق بهذا القرار.

1 - الاختبارات الكتابية للقبول :

أ - اختبار في الثقافة العامة حول موضوع ذي طابع اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي، المدة : 5 ساعات، المعامل : 5.

ب - اختبار في القانون العام، المدة : 4 ساعات، المعامل : 4.

ج - تحرير وثيقة إدارية، المدة : 5 ساعات، المعامل : 6.

د - اختبار في اللغة الوطنية بالنسبة للمترشحين الذين لم يكتبوا بهذه اللغة، المدة : ساعتان، المعامل : 2.

هـ - اختبار اختياري في اللغة الأجنبية :

بالنسبة للمترشحين الذين يكتبون باللغة الوطنية اختبار اختياري في اللغة الأجنبية يختارها المترشح، المدة : ساعة، المعامل : 1.

2 - الاختبار الشفوي للنجاح :

- حوار مع لجنة الامتحان يتعلق بالبرنامج الملحق. المدة : 20 دقيقة، المعامل : 3.

المادة 8 : يجب أن ترسل ملفات الترشح المنصوص عليها في المادة 6 من هذا القرار الى مفتشية الوظيفة العمومية، بالنسبة لمترشحي مصالح الولايات، وبالنسبة للادارات المركزية،

6 - ممثلين للموظفين في اللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بسلوك المتصرفين.

المادة 15 : يعين المترشحون الناجحون في المسابقة متصرفين متمرنين ويوزعون حسب احتياجات المصالح.

المادة 16 : يجب أن يلتحق المترشحون الناجحون بالمناصب التي تميع لهم.

يفقد النجاح في المسابقة كل مترشح لم يلتحق بمنصبه، أو لم يقدم عذرا مقبولا، في ظرف شهر واحد بعد تبليغه وثيقة التميع.

المادة 17 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 ذي القعدة عام 1404 الموافق أول غشت سنة 1984.

عن الوزير الاول

وبتفويض منه

المدير العام للوظيفة العمومية

محمد كمال العلمي

الملحق

برنامج المسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بسلوك المتصرفين

أولا - الاختبارات الكتابية للقبول :

(أ) اختبار في الثقافة العامة :

1 - تيارات الفكر المعاصر الكبرى،

2 - المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة، وتطور العلاقات الدولية،

3 - النظام الاقتصادي الدولي الجديد،

4 - العالم الثالث،

5 - عدم الانحياز،

يجب أن ترسل الملفات الى المديرية العامة للوظيفة العمومية، المديرية الفرعية للامتحانات والمسابقات.

المادة 9 : ينتهي التسجيل بعد شهرين من نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 10 : تضبط المديرية العامة للوظيفة العمومية قائمة المترشحين وتعلقها بمقر الادارة المركزية ومفتشيات الوظيفة العمومية.

المادة 11 : تجرى اختبارات المسابقة بالمدرسة الوطنية للادارة، رقم 13 طريق عبد القادر قادوش - حيدرة - الجزائر العاصمة، وفرعيها بوهراة وقسنطينة، 3 أشهر بعد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 12 : يستدعى المترشحون المقبولون في الاختبارات الكتابية فرادى لاجتياز الاختبار الشفوي.

المادة 13 : بناء على اقتراح اللجنة المنصوص عليها في المادة 14 أدناه، تضبط المديرية العامة للوظيفة العمومية، قائمة الناجحين، وتنشرها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 14 : تتكون اللجنة المنصوص عليها في المادة 13 أعلاه، من :

1 - المدير العام للوظيفة العمومية، رئيسا،

2 - مدير التطبيق والمراقبة،

3 - مدير القوانين الاساسية والوظائف العمومية،

4 - مدير المدرسة الوطنية للادارة،

5 - نائب مدير الامتحانات والمسابقات،

أساليب اكتساب الادارة للاملاك (التأميم
نزع الملكية، الاستيلاء).

ج - الوظيفة العمومية :

مبادئ القانون الاساسي العام الصادر في 2
يونيو سنة 1966، تسلسل الحياة المهنية : حقوق
الموظفين وواجباتهم. مفهوم القانون الاساسي
الخاص.

د - القانون الاساسي العام للعامل :

- مبادئ القانون الاساسي العام للعامل،
- حقوق العامل وواجباته،
- علاقات العمل،
- ترقية العامل وحمايته الاجتماعية.

3 - القانون المالي والجبائي :

- المالية العامة :

المفاهيم العامة، المصاريف العمومية،
مختلف مصادر ايرادات الميزانية،

- الميزانية :

المظهر الاقتصادي للميزانية : دورها، مشكلة
توازن الميزانية.

4 - القانون الدولي العام :

أ - العلاقات الدولية،

ب - المنظمات الدولية :

- منظمة الامم المتحدة ومؤسساتها،
- المنظمات الدولية الاخرى،
- المنظمات الاقليمية (منظمة الوحدة
الافريقية، الجامعة العربية)،
- التعاون الدولي.

ج) تحرير وثيقة :

تحرير وثيقة ادارية (نص أو تعليمات أو
منشور) اعتمادا على ملف يختار لتعلقه بمشكل

6 - الثقافة والحضارة في العالم الحديث،

7 - الاسلام في العالم المعاصر،

8 - الحركة الوطنية وكفاح التحرير الوطني،

9 - الثورة الجزائرية ومكانتها في العالم،

10 - مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية

في الجزائر،

II - خصائص الثورة الجزائرية (الميثاق

الوطني، التسيير الاشتراكي للمؤسسات، الثورة
الزراعية).

ب) اختبار في القانون العام :

1 - القانون الدستوري :

أ - الدولة الجزائرية :

- طبيعتها، شكلها، ومحتواها،

- أجهزة الحكومة : دورها وتسييرها،

- مشاركة المواطن : الحزب والمنظمات

الجماعية،

- العلاقة بين الحزب والدولة كما حددها

الميثاق الوطني والدستور.

ب - النظم السياسية الكبرى المعاصرة :

- النماذج الرئيسية للأنظمة : بريطانيا

الأمم، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية،

الاتحاد السوفياتي، يوغوسلافيا، سويسرا.

2 - القانون الاداري :

أ - التنظيم الاداري :

اللامركزية : الجماعات المحلية والدوائر

الادارية : الولايات، الدوائر، البلديات، المؤسسات
والهيئات العمومية.

ب - العمل الاداري :

القرارات الادارية، الشرطة الادارية مفهوم

المرفق العام والمنفعة العامة، والعقود،
المسؤولية الادارية والنزاعات.

الاولى مع المرسوم رقم 84 - 36 المؤرخ في 18 فبراير سنة 1984 المذكور أعلاه في 15 سبتمبر 1984 ويمتد هذا التجنيد طوال ثلاثة أيام.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 ذي القعدة عام 1404 الموافق 8 غشت سنة 1984.

العقيد مصطفى بن لوصيف

وزارة الشؤون الخارجية

مرسوم مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يتضمن تعيين سفير فوق العادة ومفوض للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يعين السيد محمد قصوري سفيرا فوق العادة ومفوضا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جمهورية اندونيسيا في جاكرتا.

مراسيم مؤرخة في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 تتضمن تعيين قناصل عامين للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يعين السيد مصطفى مغراوي قنصلا عاما للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في ليون (فرنسا).

محدد في القانون الدستوري أو القانون الاداري أو القانون المالي.

(د) اختبار في اللغة :

اختبار في اللغة الوطنية بالنسبة للمترشحين الذين يكتبون بالفرنسية.

ثانيا - الاختبار الشفوي :

- عرض مدته 15 دقيقة تتبعه مناقشة مع اللجنة، بعد نصف ساعة من تحضير موضوع فكري يستمد من أحد أقوال مؤلف يكون رجلا سياسيا أو قانونيا أو اقتصاديا، وله علاقة بالمشاكل الكبرى المعاصرة في الجزائر أو العالم.

وزارة الدفاع الوطني

قرار مؤرخ في 11 ذي الحجة عام 1404 الموافق 8 غشت سنة 1984 يحدد تاريخ تجنيد الفوج الثالث من صف سنة 1984.

ان المحافظ السامي للخدمة الوطنية،

- بمقتضى الامر رقم 74 - 103 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1394 الموافق 15 نوفمبر سنة 1974 والمتضمن قانون الخدمة الوطنية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 36 المؤرخ في 16 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 18 فبراير سنة 1984 المحدد لاصناف المواطنين القابلين للتجنيد في صف سنة 1984.

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يحدد تاريخ تجنيد الفوج الثالث من صف سنة 1984 كما نصت عليه المادة

على بوتقجيرت قنصلا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في بيربينيون (فرنسا).

بموجب مرسوم مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يعين السيد رمضان قوجيل قنصلا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في غرونوبل (فرنسا).

بموجب مرسوم مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يعين السيد عبد المجيد حفيان قنصلا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في فيترى (فرنسا).

بموجب مرسوم مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يعين السيد مولود على خوجة قنصلا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في بوزانسون (فرنسا).

بموجب مرسوم مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يعين السيد محمد زين رودسلي قنصلا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في فيرساي (فرنسا).

بموجب مرسوم مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يعين السيد محمد سفرجلي قنصلا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في شارلوفيسل ميزيين (فرنسا).

بموجب مرسوم مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يعين السيد محيي الدين عابد قنصلا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في نانثير (فرنسا).

بموجب مرسوم مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يعين السيد محند آكلي بق عمر قنصلا عاما للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في ليل (فرنسا).

بموجب مرسوم مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يعين السيد بولفصة ساسي قنصلا عاما للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في بروكسيل (بلجيكا).

مراسيم مؤرخة في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 تتضمن تعيين قناصل للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يعين السيد أحسن شعاف قنصلا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في أبيرفيلي (فرنسا).

بموجب مرسوم مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يعين السيد كمال يوسف خوجة قنصلا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في بونطواز (فرنسا).

بموجب مرسوم مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يعين السيد بلقاسم بق معمر قنصلا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في تولوز (فرنسا).

بموجب مرسوم مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يعين السيد

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

مرسوم مؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1404 الموافق 31 غشت سنة 1984 يتضمن إنهاء مهام رئيس دائرة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1404 الموافق 31 غشت سنة 1984 تنهى مهام السيد أحمد كاتب، بصفته رئيسا لدائرة جانت، لتكليفه بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يتضمن تعيين رئيس دائرة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يعين السيد أحمد كاتب رئيسا لدائرة القالة.

وزارة النقل

قرار مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يتعلق بفهارس الناقلين وسيارات نقل المسافرين وخطوطه.

ان وزير النقل،

— بمقتضى الأمر رقم 67 — 130 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1387 الموافق 22 يوليو سنة 1967 والمتضمن تنظيم النقل البري،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 375 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع النقل والصيد البحري،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 148 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1402 الموافق 17 إبريل سنة

1982 والمتضمن التدابير المتعلقة بممارسة أعمال النقل البري، لاسيما المادتان 21 و 22 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي للولاية وتنظيمه وعمله،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 120 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذي يحدد صلاحيات وزير النقل،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يحدد هذا القرار، في اطار انشاء فهارس «الناقلين»، وفهارس «سيارات النقل»، و «خطوط النقل»، محتوى البطاقات التي تتعلق بما يأتي :

- ناقلو البضائع التابعون للقطاع الخاص (لحساب الخاص)،
- الناقلون العموميون للبضائع،
- الناقلون العموميون للمسافرين،
- الناقلون الخواص للمسافرين،
- شاحنات نقل البضائع،
- سيارات نقل الاشخاص،
- خطوط نقل الاشخاص.

المادة 2 : يخصص فهرس «الناقلين الخواص للبضائع» (لحساب الخاص) لتسجيل المعلومات التي تهم جميع الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يؤدون خدمات في نقل البضائع حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 10 من الامر رقم 67 — 130 المؤرخ في 22 يوليو سنة 1967 والمتضمن تنظيم النقل البري والمواد من 20 الى 23 من المرسوم رقم 82 — 148 المؤرخ في 17 إبريل سنة 1982 والمتضمن التدابير المتعلقة بممارسة أعمال النقل البري.

والمعلومات العامة والتقنية المالية التي تسجل في هذا الفهرس، هي التي تسمح بمعرفة المتعامل المعنى وتحديد قدرات النقل تحديدا موضوعيا بالنسبة الى العمل الرئيسى والنتائج المالية المنجرة عنه.

المادة 3 : تسمح المعلومات العامة بالتعرف الدقيق على الناقل للحساب الخاص. وتتعلق هذه المعلومات خصوصا بوضعيته القانونية وعنوانه التجارى وهدفه المشترك وطبيعة عمله.

المادة 4 : تمكن المعلومات التقنية بالتعرف على قدرات النقل وعدد السيارات والشاحنات والحمولة الصافية النظرية والحمولة الصافية المتوفرة وقدم السيارات والشاحنات والمراقبة التقنية.

المادة 5 : تسمح المعلومات المالية بتقويم قدرة النقل التي ينبغى الترخيص بها تبعا لرقم الاعمال والعقود الجارى تنفيذها.

المادة 6 : يخصص فهرس «الناقل العمومى للبضائع» لتسجيل المعلومات التي تهم جميع الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يؤدون خدمات فى النقل العمومى للبضائع كما هى محددة فى المادة 3 من الامر رقم 67 - 130 المؤرخ فى 22 يوليو سنة 1967 والمؤداة حسب الشروط المنصوص عليها فى المواد من 3 الى 17 من المرسوم رقم 82 - 148 المؤرخ فى 17 ابريل سنة 1982 المذكور أعلاه.

والمعلومات التي تسجل فى هذا الفهرس، هي التي تسمح بمعرفة المتعامل المعنى وتحديد قدرات النقل تحديدا موضوعيا وتطبق أحكام المادتين 3 و 4 أعلاه، على فهرس «الناقل العمومى» لاسيما ما تعلق منها بالمعلومات العامة والتقنية.

المادة 7 : يخصص فهرس «الناقليين العموميين للمسافرين» لتسجيل المعلومات التي تهم جميع الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يؤدون خدمات نقل المسافرين كما هى محددة فى المادة 16 من الامر رقم 67 - 130 المؤرخ فى 22 يوليو سنة 1967 المذكور أعلاه، المؤداة حسب الكيفيات المبينة فى المواد من 25 الى 33 من المرسوم رقم 82 - 148 المؤرخ فى 17 ابريل سنة 1982 المذكور أعلاه. والمعلومات التي تسجل فى هذا الفهرس، هي التي تسمح بمعرفة المتعامل المعنى وتحديد قدرات النقل والخطوط التي تصل بينها هذه القدرات تحديدا موضوعيا.

وتطبق أحكام المادتين 3 و 4 أعلاه، على فهرس «الناقل العمومى للمسافرين»، لاسيما ما تعلق منها بالمعلومات العامة والتقنية.

المادة 8 : يخصص فهرس «الناقليين الخواص للمسافرين» لتسجيل المعلومات التي تهم جميع الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يؤدون خدمات نقل المسافرين.

والمعلومات التي تسجل فى هذا الفهرس، هي التي تسمح بمعرفة المتعامل المعنى وتحديد قدرات النقل والخطوط التي تصل بينها هذه القدرات تحديدا موضوعيا.

وتطبق أحكام المادتين 3 و 4 أعلاه، على فهرس الناقليين الخواص للمسافرين، لاسيما ما تعلق منها بالمعلومات العامة والتقنية.

المادة 9 : يخصص فهرس «شاحنات نقل البضائع» (التابعة للقطاع الخاص أو العام)، لتسجيل المعلومات التي تهم جميع الشاحنات التي يملكها الاشخاص الطبيعيون أو المعنويون الذين يؤدون خدمات نقل البضائع.

والمعلومات التي تسجل في هذا الفهرس، هي التي تسمح بمعرفة كل شاحنة تابعة للمتعاين المعنى.

وتتعلق المعلومات المنصوص عليها في الفقرة السابقة بالناحية التقنية أو الادارية.

المادة 10 : تسمح المعلومات التقنية بمعرفة مميزات الشاحنة المقصودة : صنفها، وطرازها، ونوعها، وهيكلها، وقوتها، وحمولتها، المقيدة، وجلة حمولتها، وسنة أول استعمالها في السير، أو المعلومات الادارية فتسمح بتقدير وضعية الشاحنة تجاه التنظيم : رقم تسجيلها ومراقبتها التقنية، والترخيص بها بالسير والغاء صلاحياتها.

المادة 11 : يخصص فهرس «سيارات نقل الاشخاص» (التابعة للقطاع الخاص أو العام) لتسجيل المعلومات التي تهم جميع السيارات التي يملكها الاشخاص الطبيعيون أو المعنويون وتؤدي خدمات نقل الاشخاص.

والمعلومات التي تسجل في هذا الفهرس، هي التي تسمح بمعرفة كل سيارة تابعة للمتعاين المعنى.

وتتعلق المعلومات المنصوص عليها في الفقرة السابقة بالناحية التقنية أو الادارية أو تطبق أحكام المادتين 11 و 12 أعلاه، على فهرس «سيارات نقل الاشخاص». غير أن بيان الحمولة المقيدة يحل محله «عدد الاشخاص» المرخص بنقلهم (جالسين أو واقفين).

المادة 12 : يخصص فهرس «خطوط نقل الاشخاص»، لتسجيل المعلومات التي تهم جميع الخطوط التي يستغلها الاشخاص الطبيعيون أو المعنويون الذين يؤدون خدمات نقل الاشخاص.

وتسمح المعلومات التي تسجل في هذا الفهرس بمعرفة مميزات الخطوط المستغلة وعدد الرحلات والمواقف والمواقيت.

المادة 13 : تضبط الفهارس المذكورة في هذا القرار باستمرار عن طريق المعلومات الجديدة التي تقدمها المصالح المعنية التابعة لمديرية النقل في الولاية وتسجل هذه المعلومات.

المادة 14 : يترتب على اعداد أية رخصة بالنقل، تحرير وثيقة ملائمة في الحين، طبقا للأجراءات التي ستبين بمنشور.

المادة 15 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984.

صالح قوجيل

قرار مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يتعلق برخصة السير التي تسلم للشاحنات التي تستعمل في النقل للحساب الخاص لصالح الاشخاص المعنويين التابعين للقطاع العام.

ان وزير النقل،

— بمقتضى الامر رقم 67 - 130 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1387 الموافق 22 يوليو سنة 1907 والمتضمن تنظيم النقل البري،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 375 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع النقل والصيد البحري،

- قرار المؤسسة المتضمن تخصيص كل قدرة النقل المرخص لها أو بجزء منها للوحدة التي قدمت الطلب،

- نسخ مع وصولات ترقيم الشاحنات المعنية.

المادة 4 : تكون رخص السير التي تسلم للشاحنات المذكورة في المادة الاولى أعلاه، حسب النموذج الملحق بهذا القرار، ومدة صلاحيتها خمس (5) سنوات. وتجدد بناء على ما يأتي :

- مجرد طلب الصالح الوحدة التي استقادت أول الامر مع الرخصة،

- قرار اعادة التخصيص مع المؤسسة لفائدة وحدة جديدة.

المادة 5 : يرسل الولاة كل سنة الى وزير النقل تقريراً يتعلق بقدرات النقل للحساب الخاص التي تتوفر للأشخاص المعنويين التابعين للقطاع العام أو لما يتفرع عنهم. ويجب أن يبين هذا التقرير على الخصوص عدد الرخص المسلمة والمجددة خلال الفترة المعنية ومميزاتها.

المادة 6 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984.

صالح قوجيل

الملحق

الوجه :

ولاية

مديرية

رخصة السير

(الشركات الوطنية)

سلمت تطبيقاً للمادة 4 مع الامر رقم 67 - 130 المؤرخ في 22 يوليو سنة 1967، والمرسوم رقم

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 148 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1402 الموافق 17 ابريل سنة 1982 والمتضمن التدابير المتعلقة بممارسة أعمال النقل البري، لاسيما المادتان 21 و 22 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي للولاية وتنظيمه وعمله،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 120 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذي يحدد صلاحيات وزير النقل،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يسلم الوالى المختص اقليمياً للشاحنات رخص السير التي تستعمل في النقل للحساب الخاص لصالح الاشخاص المعنويين التابعين للقطاع العام. والوالى المختص اقليمياً هو والى الولاية التي يقع فيها مقر الوحدة التي تنفذ خدمات النقل لصالحها.

المادة 2 : تسلم الرخص، في حدود الحمولة الصافية الاجمالية للخطيرة المرخص لها.

وتحدد الحمولة الصافية، تطبيقاً لاحكام المادة 21 من المرسوم رقم 82 - 148 المؤرخ في 17 ابريل سنة 1982 والمتضمن التدابير المتعلقة بممارسة أعمال النقل البري.

المادة 3 : ترسل قصد الحصول على رخصة السير والوثائق التالية، الى مديرية النقل في الولاية التي تقع فيها الوحدة التي تطلب تحديد قدرة النقل لها :

قرار مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يتعلق برخصة السير التي تسلم للشاحنات التي تستعمل في النقل للحساب الخاص لصالح الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين التابعين للقطاع الخاص.

ان وزير النقل،

— بمقتضى الامر رقم 67 — 130 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1387 الموافق 22 يوليو سنة 1967 والمتضمن تنظيم النقل البرى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 375 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع النقل والصيد البحرى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 148 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1402 الموافق 17 ابريل سنة 1982 والمتضمن التدابير المتعلقة بممارسة أعمال النقل البرى، لاسيما المادتان 21 و 22 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى للولاية وتنظيمه وعمله،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 120 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذى يحدد صلاحيات وزير النقل،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : يسلم الوالى المختص اقليميا للشاحنات رخص السير التى تستعمل فى النقل للحساب الخاص لصالح الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين التابعين للقطاع الخاص. والوالى المختص اقليميا هو والى الولاية التى يقع فيها

82 — 148 المؤرخ في 17 ابريل سنة 1982، والقرار المؤرخ في 19 غشت سنة 1983.

النقل للحساب الخاص — المادة 10 من هذا الامر :

يجب أن تتوفر فى أنواع النقل للحساب الخاص الشروط التالية :

(1) يجب أن تكون الشاحنة ملكا للشخص الطبيعى أو المعنوى المعنى،

(2) يجب أن تكون البضائع المنقولة ملكا له أو مسلمة آياه ليقوم بنفسه بتحويل أو اصلاح أو عمل حرفى،

(3) يجب أن لا يكون النقل للحساب الخاص الا شيئا ثانويا وتكملة لنشاط آخر يمارسه بنفسه،

(4) يجب على الشخص الطبيعى أو المعنوى أن يحتفظ بإشرافه على النقل.

الخلف :

الشاحنة :

رقم :

(رقم التسجيل)

من نوع :

الحمولة المقيدة :

ملك :

المهنة :

العنوان :

يرخص لها نقل البضائع الآتية :

تنتهى صلاحية الرخصة فى

حرر بـ فى

الوالى

(الامضاء والختم)

المقر الرئيسي لهؤلاء الاشخاص الطبيعيين أو
المعنويين، في حدود 12 طنا من الحمولة المسموح
بها لكل واحد منهم.

أما ما يفوق هذه القدرة المنصوص عليها في
الفقرة السابقة، فتسلم رخصته بعد موافقة وزير
النقل.

المادة 4 : تكون رخص السير التي
تسلم للشاحنات المذكورة في المادة الاولى أعلاه،
حسب النموذج الملحق بهذا القرار. ومدة صلاحيتها
خمس (5) سنوات. ويحددها الولاية بناء على
العناصر الاثباتية المنصوص عليها في المادة 3
أعلاه، وذلك بالمحافظة على قدرة النقل التي سمح
بها أول الامر وزير النقل أو الوالي أو بتخفيض
قدرتها.

المادة 2 : تحدد قدرة النقل للحساب الخاص،
تبعا لاحتياجات النقل التي ترتبط مباشرة
بممارسة النشاط الرئيسي للشخص الطبيعي أو
المعنوي التابع للقطاع الخاص.

المادة 5 : يرسل الولاية كل ثلاثة أشهر الى
وزير النقل تقريرا يتعلق بقدرات النقل للحساب
الخاص التي تتوفر للاشخاص الطبيعيين أو
المعنويين التابعين للقطاع الخاص. ويبين هذا
التقرير على الخصوص عدد الرخص المسلمة خلال
الفترة المعنية ومميزاتها.

ويحدد مستوى الاحتياجات المذكورة اعتمادا
على طبيعة النشاط الرئيسي لمن يطلب ذلك
وحجم هذا النشاط.

وتسلم هذه الرخص متى كانت قدرة النقل
الموجودة في الولاية المعنية لا تلبي طلبات النقل
المقدمة حسب ما سبق.

المادة 6 : ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

المادة 3 : يجب أن يرسل طلب رخصة السير
الى مديرية النقل في الولاية التي يوجد فيها مقر
هؤلاء الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين، مرفوقا
بالاوراق الاثباتية الآتية :

حرر بالجزائر في 5 ذي الحجة عام 1404
الموافق أول سبتمبر سنة 1984.

صالح قوجيل

— نسخة مصدقة طبق الاصل مع وثيقة
التسجيل في السجل التجاري،

— شهادة رقم الاعمال المحقق في السنة
الجبائية الاخيرة. ولا تشترط هذه الوثيقة بالنسبة
للمؤسسات الجديدة فيما يتعلق بالاعمال التي تقوم
بها في سنتها الاولى،

— جميع العناصر الاخرى الاثباتية، لاسيما
التي من شأنها أن تسمح بمعرفة الحجم الرئيسي
وتقديره ومميزاته (نسخة مع الصفقات، مخطط
الانتاج، جدول الكتل المطلوب نقلها الخ ...)
وكذلك احتياجات النقل المرتبطة بهذا النشاط.

ويعد وزير النقل، ان اقتضى الامر المقاييس
والنسب والطرق الخاصة بالتقدير الملائم للتحديد

وزارة النقل والصيد البحري

الوجه :

ولاية

مديرية

رخصة السير

سلمت تطبيقا للمادة 4 من الامر رقم 67 - 130
المؤرخ في 22 يوليو سنة 1967، والمرسوم رقم
82 - 148 المؤرخ في 17 ابريل سنة 1982، والقران
المؤرخ في 19 غشت سنة 1983.

وزارة التربية الوطنية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رمضان عام 1404
الموافق 7 يونيو سنة 1984 ينظم شهادة الكفاءة
التربوية.

ان الوزير الاول،

ووزير التربية الوطنية،

- بمقتضى الامر رقم 66 - I33 المؤرخ في I2
صفر عام I386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن
القانون الاساسي العام للموظيفة العمومية، المعدل
والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - I45 المؤرخ في
I2 صفر عام I386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 المتعلق
بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع
التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - I46 المؤرخ في
I2 صفر عام I386 الموافق 2 يونيو سنة 1966
والمعلق بالتعيين في الوظائف العمومية وإعادة
ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة
المدنية لجهة التحرير الوطني، المعدل بالمرسوم
رقم 68 - I57 المؤرخ في I9 غشت سنة 1968
والمسوم رقم 69 - I2I المؤرخ في I8 غشت سنة
1969،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - I5I المؤرخ في
I2 صفر عام I386 الموافق 2 يونيو سنة 1966
والمحددة بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين
المتبرنين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 95 المؤرخ في
28 محرم عام I388 الموافق 26 ابريل سنة 1968
والمتضمن تطبيق الامر رقم 68 - 92 المؤرخ في 25
ابريل سنة 1968 والقاضي باجبارية معرفة اللغة
الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 632 المؤرخ
في 22 شعبان عام I388 الموافق 2I نوفمبر سنة
1968 والمتضمن احداث بروفي عال للكفاءة بالنسبة
للمعلمين المساعدين في التعليم الابتدائي،

النقل للحساب الخاص - المادة 10 من هذا الامر :

يجب أن تتوفر في أنواع النقل للحساب الخاص
الشروط التالية :

I) يجب أن تكون الشاحنة ملكا للشخص
الطبيعي أو المعنوي المعنى،

2) يجب أن تكون البضائع المنقولة ملكا له أو
مسلمة آياه ليقوم بنفسه بتحويل أو اصلاح أو عمل
حرفي،

3) يجب أن لا يكون النقل للحساب الخاص
الاشيئا ثانويا وتكملة لنشاط آخر يمارسه بنفسه،

4) يجب على الشخص الطبيعي أو المعنوي
أن يحتفظ بإشرافه على النقل.

الخلف :

الشاحنة :

رقم :

تنتهي صلاحية الرخصة في

الصنف :

الحمولة المقيدة :

ملك السيد (ة) :

المهنة :

رقم السجل التجاري :

يرخص لها بنقل البضائع الآتية :

تنتهي صلاحية الرخصة في

حرر بـ في

(الامضاء والختم)

الوالي

(ب) معلمو المدرسة الاساسية الموظفون من بين المترشحين الحائزين شهادة بكالوريا التعليم الثانوى أو شهادة تعادلها للتعليم أو شهادة النجاح فى احد السداسيات الجامعية الكاملة مع أحد الفروع التى تحضر لليسانس التعليم فى الآداب أو العلوم،

(ج) المعلمون المساعدون الحائزين شهادة الكفاءة العليا،

(د) المعلمون المساعدون المرسومون الذين قضوا خمسة عشر (15) سنة فى التعليم بهذه الصفة وسجلوا فى قائمة الاهلية المنصوص عليها فى المادة 8 - د مع المرسوم رقم 82 - 485 المؤرخ فى 18 ديسمبر سنة 1982 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يشتمل ملف الترشيح الذى يجب أن يرسل الى مديرية التربية فى الولاية التى يعمل بها وفى الاجال المحددة فى يومية الامتحانات لوزارة التربية الوطنية، على ما يأتى :

1 - طلب تسجيل يحدد فيه اختصاص والشهادات، أو قرار التعيين بصفة متمرن بعد التسجيل فى قائمة الاهلية،

2 - شهادة ميلاد، أو شهادة فردية للجالة المدنية،

3 - نسخة مصدقة ومطابقة للمؤهلات والشهادات، أو قرار التعيين بصفة متمرن بعد التسجيل فى قائمة الاهلية،

4 - بيان الخدمات السابقة فى التعليم، يعده مدير التربية.

المادة 4 : تتضمن شهادة الكفاءة التربوية اختبارات كتابية واختبارات تبييقية وشفوية.

أولا - الاختبارات الكتابية :

1 - اختبار فى التربية العامة يشتمل على انشاء أو شرح نص يهدف الى تقدير الثقافة التربوية عند المترشحين، المدة : ساعتان - المعامل : 2،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ فى أول ذى الحجة عام 1390 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السج للتعيين فى الوظائف العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 115 المؤرخ فى 3 شعبان عام 1401 الموافق 6 يونيو سنة 1981 والمتضمن اعادة تنظيم القواعد المتعلقة بتعيين الموظفين والاعوان العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 485 المؤرخ فى 2 ربيع الاول عام 1403 الموافق 18 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن القانون الاساسى الخاص بمعلمي المدرسة الاساسية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 353 المؤرخ فى 8 شعبان عام 1403 الموافق 21 مايو سنة 1983 والمتضمن تنظيم التكوين واختتام الدراسة والقانون الاساسى الخاص بطلبة المعاهد التكنولوجية للتربية،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 21 شوال عام 1392 الموافق 27 نوفمبر سنة 1972 والمتضمن تعديل المادتين 3 و4 من القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 12 فبراير سنة 1970 والمتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة العربية بالنسبة لموظفى ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية،

- بعد الاطلاع على القرار الوزارى المشترك والمؤرخ فى 8 رمضان عام 1393 الموافق 5 أكتوبر سنة 1973 المعدل بالقرارات الوزاريين المشتركين المؤرخين فى 26 فبراير سنة 1975 يوليو سنة 1982 والمتضمن اجراء امتحان شهادة الكفاءة التربوية، يقران ما يلى :

المادة الاولى : تنظم شهادة الكفاءة التربوية حسب الشروط المحددة فى هذا القرار.

المادة 2 : يمكن أن يترشح لشهادة الكفاءة التربوية :

(أ) طلاب المعاهد التكنولوجية للتربية، فرع معلم المدرسة الاساسية، الحائزين شهادة انتهاء الدراسة فى المعاهد التكنولوجية للتربية،

2 - الاختبار الشفوي :

يتمثل هذا الاختبار الذي يتم مباشرة بعد الاختبار التطبيقي في حوار بين المترشح واللجنة المنصوص عليها في المادة 13 أدناه .

ويشتمل هذا الاختبار فيما يأتي :

(أ) سؤال في التشريع والاخلاق المهنية،

(ب) سؤالان في التربية يتعلقان بمادتيه دراستيه من المواد الدراسية الأربع الآتية يسحبهما المترشح بالقرعة :

التربية الوطنية والسياسية، التربية الإسلامية، التربية البدنية والرياضية، التربية الفنية (رسم، أشغال يدوية، غناء).

تتعلق هذه الاسئلة بمحتويات برامج التعليم الخاصة بهذه المواد الدراسية، وأهدافها وطرق تدريسها.

مدة التحضير : 20 دقيقة،

مدة الحوار : 20 دقيقة - المعامل : I.

المادة 5 : تنظم الاختبارات الكتابية لشهادة الكفاءة التربوية كل سنة في دورة واحدة أو دورتيه في التواريخ التي يحددها وزير التربية الوطنية.

وتخصص الدورة الثانية للمترشحين الراسبين في الدورة الاولى والحاصلين على معدل عام لا يقل على 20/5 أو الذيق لم يتمكنوا من الحضور بسبب قوة القاهرة ترجع الى تقدير مديري التربية.

المادة 6 : تؤخذ مواضيع الاختبارات الكتابية لشهادة الكفاءة التربوية، مع برنامج التبرية لامتحان لشهادة الاهلية العليا للكفاءة، وتختارها لجنة يمينها وزير التربية الوطنية.

المادة 7 : تتكون لجنة الامتحان الخاصة بالاختبارات الكتابية بمعدل واحدة في كل ولاية وزيادة على مدير التربية أو مثله، رئيسا،

2 - اختبار في التربية التطبيقية يشتمل على موضوع أو سلسلة أسئلة يهدف الى تقدير مدى التحكم في الطرق التربوية، وتقنياتها، وأساليب التعليم المطبقة على مختلف المواد الدراسية في الطورين الاولين من التعليم الاساسي، المدة : ساعتان - المعامل : 2،

3 - اختبار في اللغة الوطنية المحدد في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 نوفمبر سنة 1972 المشار اليه أعلاه، للمترشحين المشاركين في الامتحان باللغة الفرنسية، المدة : ساعتان .

ثانيا - الاختبارات التطبيقية والشفوية :

1 - الاختبارات التطبيقية :

(أ) تشتمل هذه الاختبارات بالنسبة للمترشحين الذين يدرسون باللغة العربية على ما يأتي :

- تقديم درسيق متمايز في دراسة اللغة، المعامل : 2،

- تقديم درس في التربية الرياضية : المعامل : I،

- تقديم حصة في دراسة الوسط أو النشاط الثقافي (رسم، تربية موسيقية، غناء أشغال يدوية) أو التربية البدنية والرياضية ، المعامل : I،

(ب) تشتمل هذه الاختبارات بالنسبة للمترشحين الذين يدرسون باللغة الفرنسية على ما يأتي :

- تقديم ثلاثة دروس متمايزة في اللغة الفرنسية، المعامل 3،

- تقديم حصة في دراسة الوسط أو النشاط الثقافي (رسم تربية موسيقية، غناء أشغال يدوية) أو في التربية البدنية والرياضية.

يجب القيام بحصة دراسة الوسط أو التنشيط الثقافي باللغة العربية، المعامل : I.

وفي حالة النجاح، يبتدىء ترسيمهم مع أول يناير الموالي لتعيينهم الأول.

وفي حالة رسوبهم، يمكن مدير التربية في الولاية، أن يسمح لهم بقرار، بعد استشارة اللجنة المتساوية الاعضاء، بالترشح مع جديد لهذه الشهادة خلال السنوات الاربع (4) الموالية، وبمعدل دورة واحدة كل سنة.

المادة 12 : يمكن معلمى المدرسة الاساسية الذي تتوفر فيهم الشروط المطلوبة في الفئتين (ب و د) من المادة 2 أعلاه، أن يجتازوا الاختبارات التطبيقية والشفوية خلال السنة التي نجحوا فيها في الاختبارات الكتابية لشهادة الكفاءة التربوية.

وفي حالة رسوبهم، يمكن مدير التربية في الولاية، أن يسمح لهم بقرار، بعد استشارة اللجنة المتساوية الاعضاء، بالترشح مع جديد لهذه الشهادة خلال السنوات الاربع (4) الموالية، وبمعدل دورة واحدة كل سنة.

المادة 13 : تتكون لجنة الاختبارات التطبيقية والشفوية التي يعينها مدير التربية في الولاية من :

- مفتش في التعليم الابتدائي والمتوسط، رئيسا،

- مدير فرع،

- معلم بالمدرسة الاساسية مرسوم.

المادة 14 : يعتبر ناجح في شهادة الكفاءة التربوية المترشحون الذين حصلوا على معدل 20/10 في مجموع الاختبارات التطبيقية والشفوية.

وكل نقطة تقل عن 20/8 في أحد هذه الاختبارات يقصى صاحبها.

المادة 15 : يحتفظ المترشحون المقبولون في الاختبارات الكتابية بذلك القبول.

المادة 16 : يسلم مدير التربية في الولاية شهادة الكفاءة التربوية.

المادة 17 : تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار، لاسيما القرارات الوزارية المشتركة

ومفتش الوظيفة العمومية أو ممثلة، مع الاعضاء الآتية أوصافهم الذين يعينهم مدير التربية :

- مدير معهد تقنولوجي للتربية،

- مفتش في التعليم الابتدائي والمتوسط،

- الاساتذة المصححين،

- مستشارين تربويين اثنين،

- معلمين مرسومين اثنين.

المادة 8 : يؤذن للمترشحين الحاصلين في الاختبارات الكتابية على المعدل الذي تحدده لجنة الامتحان، بالمشاركة في الاختبارات التطبيقية والشفوية.

كل نقطة تقل عن 20/7 في التربية العامة أو التربية التطبيقية وعن 20/4 في اللغة الوطنية، يقصى صاحبها.

المادة 9 : يعفى من الاختبارات الكتابية في شهادة الكفاءة التربوية، المترشحون الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة في الفئتين (أ و ج) من المادة 2 أعلاه.

المادة 10 : يجتاز معلمو المدرسة الاساسية الحاصلون على الاهلية العليا للكفاءة، الاختبارات التطبيقية والشفوية خلال سنة الحصول على تلك الشهادة.

وفي حالة الرسوب، يمكن أن يرخص لهم بقرار مع مدير التربية للولاية وبعد استشارة اللجنة المتساوية الاعضاء، باعادة الترشيح للامتحان خلال السنتين المواليتين بمعدل دورة واحدة كل سنة.

المادة 11 : يمكن معلمى المدرسة الاساسية الطلاب الناجحين في شهادة انتهاء الدراسة في المعاهد التكنولوجية للتربية اثر دورة تكوينهم، أن يجتازوا الاختبارات التطبيقية لشهادة الكفاءة التربوية خلال السنة المدرسية الاولى من ممارستهم العمل.

— وبعد الاطلاع على رأى اللجنة الوطنية
لإعادة هيكلة المؤسسات،

— وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،
يرسم مايلي :

المادة الاولى : تعدل الفقرة الاولى مع المادة
الاولى مع المرسوم رقم 83 — 470 المؤرخ في 6
غشت سنة 1983 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية
للبتروكيماويات حسب الآتى :

«المادة الاولى : تنشأ مؤسسة وطنية
اشتراكية ذات طابع اقتصادى تسمى «المؤسسة
الوطنية للبتروكيماويات» وتدعى فى صلب النص
«المؤسسة».

المادة 2 : تعدل الفقرة الاولى مع المادة 2 مع
المرسوم رقم 83 — 470 المؤرخ فى 6 غشت سنة 1983
المذكور أعلاه، حسب الآتى :

«المادة 2 : تتولى المؤسسة فى اطار المخطط
الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،
وبالاتصال مع الهياكل والهيئات التابعة للوزارات
المعنية، تسيير الصناعات البتروكيماوية
واستغلالها وتنميتها، ولاسيما ما يأتى :

— المواد الاساسية للصناعة الكيماوية
والصيدلانية،

— مواد اللدن بالحرارة، والمواد القابلة
للتصلب بالحرارة،

— المطاطات الاصطناعية،

— الالياف التركيبية،

كما تتولى تسويق المنتجات المتفرعة عن هذه
الصناعة وتوزيعها».

المادة 3 : تعدل الفقرة الاولى مع المادة 3 مع
المرسوم رقم 83 — 470 المؤرخ فى 6 غشت سنة 1983
المذكور أعلاه، حسب الآتى :

«المادة 3 : يكون مقر المؤسسة فى بسكرة.
ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع التراب الوطنى

المؤرخة فى 5 أكتوبر سنة 1973 و 26 فبراير سنة
1975 و 25 يوليو سنة 1982 المذكورة أعلاه.

المادة 18 : ينشر هذا القرار فى الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

حرر بالجزائر فى 7 رمضان عام 1404 الموافق
7 يونيو سنة 1984.

عن وزير التربية الوطنية عن الوزير الاول
الامين العام

وبتفويض منه المدير العام للوظيفة
العمومية

محمد كمال العلمى

وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية

مرسوم رقم 84 — 257 مؤرخ فى 5 ذى الحجة عام
1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يعدل
المرسوم رقم 83 — 470 المؤرخ فى 6 غشت سنة
1983 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية
للبتروكيماويات.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الطاقة والصناعات
الكيماوية والبتروكيماوية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان
III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 4 المؤرخ فى 26
ذى الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975
والمعلق بتحويل مراكز المؤسسات العمومية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 470 المؤرخ
فى 26 شوال عام 1403 الموافق 6 غشت سنة 1983
والمضمن انشاء المؤسسة الوطنية للبتروكيماويات،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 4 المؤرخ في 26 ذى الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975 والمتعلق بتحويل مراكز المؤسسات العمومية،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 63 - 491 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1963، المعدل بالمرسوم رقم 66 - 296 المؤرخ في 22 سبتمبر سنة 1966 والمتضمن احداث الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك) وتحديد قانونها الاساسي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين العموميين ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين ومسؤولياتهم،

بمرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 5 ذى الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 84 - 258 مؤرخ في 5 ذى الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يتضمن انشاء المؤسسة الوطنية للاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية،

- وبناء على الدستور لاسيما المواد 15 و32 وIII - 10 و152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 02 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1398 الموافق 15 فبراير سنة 1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، لاسيما المادة 4 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة المراقبة مع قبل المجلس الشعبي الوطني،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتم بالامر رقم 81 - 03 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1981 والمصادق عليه بالقانون رقم 81 - 12 المؤرخ في 5 ديسمبر سنة 1981،

أولا - الاهداف :

I - تشجيع وتنمية صناعة الاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات،

2 - تستغل وتسير الوسائل البشرية والمادية والمالية التي تخوزها وتجعلها ذات مردودية بغية توفير احتياجات السوق الداخلية والقياس بالتصدير،

3 - تنجز وتنفذ المخططات السنوية والمتعددة السنوات للتنمية والانتاج المرتبطة بهدفها التي تعد وتخطط بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية،

4 - تورد وتقتنى وتستغل أى رخصة أو شهادة أو نموذج أو اسلوب فى الصنع له علاقة بهدفها،

5 - تنجز بصفة مباشرة الدراسات التقنية والتكنولوجية والاقتصادية والمالية لاستكمال اعداد المشاريع التى لها علاقة بهدفها،

6 - تقوم بالتموينات التى تساعد على انجاز البرامج السنوية والمتعددة السنوات للانتاج كما تقوم بالاستيرادات التكميلية من المنتجات الضرورية لتنفيذ هذه البرامج،

7 - تشجع وتشارك وتسهر على تطبيق ضبط المقاييس ومراقبة جودة المنتجات التابعة لهدفها فى اطار السياسة الوطنية فى هذا المجال،

8 - تقوم بأية دراسة أو بحث وتتخذ جميع التدابير الرامية الى تحسين الانتاج التابع لهدفها كما وكيفا،

9 - تشجع وتساهم فى رفع الموارد الوطنية والانتاج الوطنى،

10 - تشارك فى تكوين المستخدمين وتحسين مستواهم بغية التحكم فى التقنيات والتكنولوجيات المرتبطة بمجال عملها،

II - تطور التقنيات الجديدة فى اطار عملها،

12 - تقوم أو تكلف من يقوم ببناء جميع الوسائل الصناعية ووسائل الخزن والنقل والبيع المطابق لهدفها وتركيبها وتجهيزها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 470 المؤرخ فى 26 شوال عام 1403 الموافق 6 غشت سنة 1983 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية للبتروكيمياء

المعدل بالمرسوم رقم 84 - 257 المؤرخ فى 5 ذى الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984،

- وبعد استشارة اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،

يرسم ما يلى :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة وطنية اشتراكية ذات طابع اقتصادى تسمى « المؤسسة الوطنية للاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات » وتدعى فى صلب النص « المؤسسة ».

تعتبر المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع الغير وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 المذكور أعلاه، ولاحكام هذا المرسوم.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاتصال مع الهياكل والهيئات التابعة للوزارات المعنية أساسا، تسيير صناعة الاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات ومشتقاتها، واستغلالها، وتنميتها.

تحدد أهداف المؤسسة ووسائلها واختصاصها الاقليمى طبقا لهدفها حسب الآتى :

والصناعية والمالية المرتبطة بهدفها التي مع شأنها أن تسهل توسعها في حدود اختصاصاتها وذلك في إطار التنظيم الجارى به العمل.

ثالثا - الاختصاص الاقليمي :

تمارس المؤسسة عملها عبر كامل التراب الوطني، ويمكنها استثناء بترخيص من الوزير الوصى أن تعمل خارج التراب الوطني، في إطار التوجيهات التي تقررها الحكومة.

المادة 3 : يكون مقر المؤسسة في عنابة. ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع التراب الوطني، بمرسوم يصدر بناء على تقرير من الوزير المكلف بالطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

الباب الثاني

الهيكل - التسيير - العمل

المادة 4 : يخضع هيكل المؤسسة ووحداتها وتسييرها وعملها للمبادئ الواردة في ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات وللحكام التي نص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 5 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

المادة 6 : أجهزة المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال،
- مجلس المديرية،
- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،
- اللجان الدائمة.

المادة 7 : تتولى أجهزة المؤسسة تنسيق جميع أعمال الوحدات التي تتكون منها وتتعاون هذه الوحدات على انجاز هدفها المشترك.

تشكل وحدات المؤسسة ويحدد عددها وفقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

I3 - تقوم ببيع منتجاتها، في إطار الاهداف المحددة لها والتدابير التي اتخذتها الحكومة في مجال التسويق،

I4 - تطور وتنظم هياكل الصيانة التي تسمح بالزيادة في نتائج وسائل الانتاج،

I5 - تدرج عملها بانسجام في إطار السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية والتوازن الجهوى مع خلال السهر على حماية البيئة في إطار التوجيهات المتعلقة بهذا المجال،

I6 - تقوم أو تكلف مع يقوم بأية دراسة في التنظيم لبلوغ أحسن مردود في التسيير في إطار عملها.

ثانيا - الوسائل :

I - تزود الدولة المؤسسة قصد بلوغ أهدافها وأداء مهمتها، عن طريق تحويل جزء من الاملاك والوسائل التي كانت تحوزها أو تسييرها الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك) مع جهة، والمؤسسة الوطنية للبتروكيماويات مع جهة أخرى أو المسندة اليهما، كما تمدّها بالوسائل البشرية والمادية والهيكل والحصول والحقوق والالتزامات المرتبطة بتحقيق الاهداف المحددة لها او المخصصة لمتابعة أعمالها،

2 - تسخر المؤسسة، زيادة على ذلك في حدود اختصاصاتها وطبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، جميع الوسائل الصناعية المنقولة والمقارية والمالية والتجارية لتحقيق الاهداف التي يحددها قانونها الاساسي ومخططات التنمية وبرامجها.

3 - يمكن المؤسسة أيضا، في الحدود المسموح بها وطبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية أن تقترض، لدعم وسائلها المالية الضرورية لاداء مهمتها وتحقيق الاهداف المحددة لها في إطار مخططات التنمية وبرامجها.

4 - تخول المؤسسة، مع جهة أخرى، القيام بالعمليات التجارية والمقارية وغير المقارية

المادة 15 : تقدم الحسابات التقديرية في المؤسسة أو الوحدة مشفوعة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته ليوافق عليها في الأجل القانوني الوزير المكلف بالطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتخطيط.

المادة 16 : ترسل الموازنة وحساب النتائج وحساب تخصيص النتائج، والتقرير السنوي عن نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة وتوصياته ومجلس عمال الوحدة وبتقرير الهيئة المكلفة بالرقابة، الى الوزير المكلف بالطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتخطيط ورئيس مجلس المحاسبة.

المادة 17 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجاري طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 ابريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

الباب السادس اجراءات التعديل

المادة 18 : يقع أى تعديل في أحكام هذا القانون الاساسى ماعدا التعديلات المنصوص عليها في المادة 13 من هذا المرسوم، بالكيفية نفسها التي تمت بها الموافقة عليه.

ويقدم المدير العام للمؤسسة نص التعديل في شكل اقتراح يعرضه خلال اجتماع مجلس المديرية بعد استشارة مجلس عمال الوحدة. ثم يقدم الى الوزير المكلف بالطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية للموافقة عليه.

المادة 19 : تلغى أحكام المرسوم رقم 63 - 491 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1963 وأحكام المرسوم رقم 83 - 470 المؤرخ في 6 غشت سنة 1983 المذكورين أعلاه، والمتعلقة بالاعمال المذكورة في المادتين 2 و 3 من هذا المرسوم.

الباب الثالث

الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة 8 : توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

المادة 9 : تمارس سلطات الوصاية والمراقبة للتشريع الجارى به العمل، ولاسيما التشريع الذى يعدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 10 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 75 - 76 المؤرخ في 29 ابريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

الباب الرابع ممتلكات المؤسسة

المادة 11 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية حسب الاصول والخصوم الناتجة عن التحويل المنصوص عليه في المادة 2 - ثانيا I من هذا المرسوم.

المادة 12 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير المكلف بالطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والوزير المكلف بالمالية.

المادة 13 : يقع أى تعديل لاحق في الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير المكلف بالطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والوزير المكلف بالمالية، بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرضه في جلسة يعقدها مجلس مديريية المؤسسة بعد استشارة مجلس العمال.

الباب الخامس

الهيكل المالى فى المؤسسة

المادة 14 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة لاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، لاسيما ما تعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 20 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984. الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 84 - 259 مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يحول الى المؤسسة الوطنية للاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات، الهياكل والوسائل والاملاك والاعمال والمستغدين الذين كانت تحوزهم او تسييرهم الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك) والمؤسسة الوطنية للبتروكيمياء في اطار اعمالها في ميدان الاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية،

- وبناء على الدستور لاسيما المواد 15 و 32 و 111 - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 02 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1398 الموافق 15 فبراير سنة 1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، لاسيما المادة 4 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة المراقبة مع قبل المجلس الشعبى الوطنى،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم بالامر رقم 81 - 03 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1981 والمصادق عليه

بالقانون رقم 81 - 12 المؤرخ في 5 ديسمبر سنة 1981،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 63 - 491 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1963، المعدل بالمرسوم رقم 66 - 296 المؤرخ في 22 سبتمبر سنة 1966 والمتضمن احداث الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك) وتحديد قانونها الاساسى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين العموميين ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 470 المؤرخ في 26 شوال عام 1403 الموافق 6 غشت سنة 1983 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية للبتروكيمياء المعدل بالمرسوم رقم 84 - 257 المؤرخ في 5 ذى الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 258 المؤرخ في 5 ذى الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية للاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات،

والمرسوم رقم 83 - 470 المعدل والمؤرخ في 6 هشت سنة 1963 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يترتب على التحويل المنصوص عليه في المادة الاولى أعلاه، للوسائل والاملاك والحصص والحقوق والالتزامات التي كانت الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك)، والمؤسسات الوطنية للبتروكيمياء يحوزانها أو يسيرونها بمقتضى أعمالها المرتبطة بالاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات، ما يأتي :

أ - اعداد :

1 - جرد كمي وكيفي وتقديرى تقوم به، وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل، لجنة يرأسها الوزير المكلف بالطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية ويعين أعضاؤها الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

2 - قائمة تعدد بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والوزير المكلف بالمالية،

3 - حصيلة ختامية للاعمال والوسائل المتعلقة بصناعة الاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات، تبين قيمة عناصر الممتلكات المحولة الى المؤسسة الوطنية للاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات.

ويجب أن تراقب وتؤشر هذه الحصيلة الختامية في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر طبقا للتشريع الجارى به العمل.

ب - تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه في المادة الاولى مع هذا المرسوم.

ويمكن الوزير المكلف بالطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية أن يحدد، لهذا الغرض، الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها الى المؤسسة الوطنية للاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات.

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يحول الى المؤسسة الوطنية للاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات، حسب الشروط المحددة في هذا المرسوم وفي حدود المهمة المسندة اليها، ما يأتي :

1 - الاعمال المتعلقة بصناعية الاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات التي كانت تمارسها الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك)، والمؤسسة الوطنية للبتروكيمياء،

2 - الاملاك والحقوق والحصص والالتزامات والوسائل والهيكل المرتبطة بالاعمال الرئيسية والثانوية التابعة للمؤسسة الوطنية للاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات التي كانت تمارسها الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك)، والمؤسسة الوطنية للبتروكيمياء،

3 - المستخدمون المرتبطون بتسيير الاعمال والهيكل والوسائل والاملاك المذكورة أعلاه، وادارتها.

المادة 2 : يشمل تحويل الاعمال المنصوص عليها في المادة الاولى أعلاه، ما يأتي :

1 - محل المؤسسة الوطنية للاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات، محل الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك)، والمؤسسة الوطنية للبتروكيمياء ابتداء من أول يناير سنة 1985،

2 - تنتهى، ابتداء من التاريخ نفسه، الصلاحيات في مجال الاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات التي كانت تمارسها الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك)، والمؤسسة الوطنية للبتروكيمياء، بمقتضى المرسوم رقم 63 - 491 المعدل والمؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1963

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984، الشاذلي بن جديد

وزارة البريد والمواصلات

قرار مؤرخ في 13 شوال عام 1404 الموافق 12 يوليو سنة 1984 يتضمن احداث قباضة ذات خدمة كاملة.

بموجب قرار مؤرخ في 13 شوال عام 1404 الموافق 12 يوليو سنة 1984 يسمح ابتداء من 12 غشت سنة 1984 باحداث المؤسسة المبينة في الجدول أدناه :

المادة 4 : يحول الى المؤسسة الوطنية للاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات، المستخدمون المرتبطون بسير جميع الهياكل والوسائل المذكورة في المقطع 3 - من المادة الاولى من هذا المرسوم، وفقا للتشريع الجارى به العمل.

وتبقى حقوق المستخدمين المذكورين أعلاه وواجباتهم خاضعة للاحكام القانونية الاساسية منها أو التعاقدية السارية عليهم في تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

يحدد الوزير المكلف بالطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، عند الحاجة، فيما يخص نقل المستخدمين المذكورين، الكيفيات المتعلقة بالمعاملات المطلوبة لضمان سير الهياكل المحولة الى المؤسسة الوطنية للاسمدة والمنتجات المبيدة للحشرات، سيرا منتظما ومستمرًا.

تسمية المؤسسة	نوع المؤسسة	البلدية	الولاية
سيدى عمار	قباضة من الدرجة الثالثة	الحجار	عنابة

قرار مؤرخ في 13 شوال عام 1404 الموافق 12 يوليو سنة 1984 يتضمن احداث وكالات بريدية.

بموجب قرار مؤرخ في 13 شوال عام 1404 الموافق 12 يوليو سنة 1984 يسمح ابتداء من 12 غشت سنة 1984 باحداث المؤسسات التسع المبينة في الجدول أدناه :

تسمية المؤسسة	نوع المؤسسة	مكتب الارتباط	البلدية	الولاية
عين الشهداء	وكالة بريدية	عين الابل	عين الابل	الجلفة
وادي السدر	»	»	»	»
العيوحي	»	»	»	»
قندوزة	»	دار الشيوخ	دار الشيوخ	»
زبوج قارة	»	ذراع به خدة	ذراع به خدة	تيزي وزو
كيسة	»	تبسة ق.ر	الكويف	تبسة
آيت ايسعد	»	افينة	عزازقة	تيزي وزو
بوفحيمة	»	ذراع الميزان	ذراع الميزان	تيزي وزو
آيت حسي	»	تيزي وزو ق.ر	تيزي وزو	تيزي وزو

وزارة التجارة

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 15 شعبان عام 1404 الموافق 16 مايو سنة 1984 يتعلق بنوعية ارسال الوثائق التى يتم على أساسها تحرير صرف المبالغ للمتعاملين بعنوان التعويض وكيفيات ذلك.

ان وزير التجارة،
ووزير المالية،

ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية،

— بمقتضى الامر رقم 75 — 37 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بالاسعار وقمع المخالفات الخاصة بتنظيم الاسعار،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة،

— وبمقتضى القانون رقم 82 — 08 المؤرخ فى 20 شعبان عام 1402 الموافق 12 يونيو سنة 1982 والمتضمن الموافقة على الامر رقم 82 — 10 المؤرخ فى 6 مارس سنة 1982 والمتضمن الاحكام التكميلية للقانون رقم 81 — 13 المؤرخ فى 27 ديسمبر سنة 1981 المتضمن قانون المالية لسنة 1982،

— وبمقتضى القانون رقم 82 — 14 المؤرخ فى 14 ربيع الاول عام 1402 الموافق 30 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن قانون المالية لسنة 1983،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 — 259 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 الذى يحدد التزامات المحاسبين العموميين ومسؤولياتهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 — 260 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 الذى يحدد شروط تعيين المحاسبين العموميين

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 112 المؤرخ فى 21 محرم عام 1386 الموافق 12 مايو سنة 1966 والمتضمن تقنين الشروط العامة لتحديد اسعار بيع المنتجات المحلية الصنع،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 113 المؤرخ فى 21 محرم عام 1386 الموافق 12 مايو سنة 1966 والمتعلق بتحديد اسعار المنتجات المستوردة والمبيعة على حالها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 449 المؤرخ فى 25 صفر عام 1402 الموافق 11 ديسمبر سنة 1982 الذى يحدد كيفيات تطبيق الاحكام المتعلقة بالرسم التعويضى الذى أسسه الامر رقم 82 — 01 المؤرخ فى 6 مارس سنة 1982 المذكور أعلاه، لاسيما المادة 6 منه،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يتم صرف المبالغ للمتعامليـه الاقتصاديين التابعين للقطاع العمومى بعنوان المنتجات المستفيدة من رسم التعويض، على اساس وثائق مطابقة للنماذج المرفقة التى تبين الهيكلية المفصلة لاسعار المنتجات المعنية الوطنية والمستوردة .

المادة 2 : يجب أن تبرز الوثائق المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، الفرق فى الوحدة بين ثمـه المبيع المحدد والسعر الناجم عن تطبيق القوانين المعمول بها، وكذلك الكميات المسوقة . ويجب أن تكون مشفوعة بالوثائق التى تثبت جميع عناصر السعر .

المادة 3 : يجب أن تضبط الوثائق المذكورة أعلاه كل ثلاثة أشهر، وترسل فى خمس (5) نسخ الى وزارة التجارة فى العاشر من الشهر الموالى على الاكثر

ويترتب على كل تغيير يلحق أى عنصر من العناصر التى تكون السعر خلال الفترة المعنية اعداد هيكـل متمايز للاسعار .

المادة 4 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 15 شعبان عام 1404 الموافق 16 مايو سنة 1984 .

وزير التجارة وزير المالية
عبد العزيز خلاف بوعلام بن حمودة
وزير التخطيط والتهيئة
العمرانية
على أوبوزار

هيكـل أسـعار المـنتوجـات الوطنـية الصـنع

المؤسسة :

الفترة مع الى

المنتج :

القيمة	العناصر المكونة للسعر
	1 - ثمن الشراء لدى الانتاج 2 - نسبة التوزيع
	3 - نفقات تابعة منها : 2 - نفقات النقل - نفقات التعبئة - نفقات المقاربة
	4 - الرسم الوحيد الاجمالي عند الانتاج 5 - ثمن البيع (1+2+3+4) 6 - ثمن البيع المحدد
	7 - الفارق في الوحدة (5-6) 8 - الكميات 9 - الفارق الاجمالي (7×8)

هيكـل أسـعار المـنتوجـات المـستوردة

المؤسسة :

الفترة مع الى

المنتج :

القيمة	العناصر المكونة للسعر
في تاريخ	1 - قيمة البضاعة :
في تاريخ	«كاف» (أى خالصة القيمة والتأمين والنقل)
في تاريخ	- الشحن :
	- التأمين

القيمة			العناصر المكونة للسعر
في تاريخ	في تاريخ	في تاريخ	
			2 - الحقوق والرسوم :
			- حقوق الجمارك
			- الرسم التعويضي
			- الاتاوة الجمركية
		
		
		
			3 - تكاليف المقاربة :
			- العبور
			- التفريغ - النقل
			- رسم المرور
			- حول الرصيف
		
		
		
			4 - النفقات المالية :
			5 - سعر الكلفة
			6 - حد الربح
			7 - سعر البيع (1+2+3+4+5+6)
			8 - سعر البيع المحدد
			9 - الفارق في الوحدة (8-7)
			10 - الكميات المباعة :
			11 - الفارق الاجمالي (9×10).

المادة الاولى : تحدد التعريف الاساسية للنقل بسيارات الاجرة بدينار وأربعين سنتيما (1,40) للكيلومتر الواحد الذي تقطعه السيارة.

المادة 2 : لا تطبق التعريف المحددة في المادة الاولى أعلاه الا على المسافة التي يقطعها الراكب فعلا لانه قد رخص لسيارة الاجرة أن تحمل الاشخاص خلال رجوعها.

المادة 3 : تحدد التعريفات التكميلية كما يأتي :

- التكفل بالراكب الواحد : 4,00 دج،
- المبلغ الادنى الواجب قبضه : 6,50 دج،
- الوقوف قصد الانتظار (عن كل 15 دقيقة) 6,50 دج،

- الطرود والحقائب والصناديق والامتعة الاخرى الموضوعة في صندوق السيارة أو على سطحها 1,50 دج،

- الطرود الصغيرة أو الامتعة اليدوية التي يحملها الراكب معه داخل السيارة : تكون مجانا.

المادة 4 : تزداد على التعريفات المذكورة في المادتين 1 و 3 أعلاه نسبة 50 ٪ في حالة النقل ليلا.

والمقصود بالنقل ليلا هو النقل بين الساعة التاسعة ليلا والثالثة صباحا في ولايات الجنوب، وبين الساعة التاسعة ليلا والخامسة صباحا في الولايات الاخرى.

المادة 5 : يجب أن يظهر ثمن السفريّة المترتبة على الراكب أو الراكبين في عداد سيارة الاجرة «سيارة الاجرة المترى».

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 شوال عام 1404 الموافق 24 يوليو سنة 1984، يتعلق بتعريف سيارات الاجرة.

ان وزير التجارة،

ووزير النقل،

- بمقتضى الامر رقم 67 - 130 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1387 الموافق 22 يوليو سنة 1967 والمتضمن تنظيم النقل البرى، لاسيما المادة 26 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 37 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 28 ابريل سنة 1975 والمتعلق بالاسعار وقمع المخالفات الخاصة بتنظيم الاسعار،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 54 المؤرخ في 25 محرم عام 1393 الموافق 28 فبراير سنة 1973 والمتضمن انشاء اللجان الولائية الخاصة باعادة ترتيب المجاهدين وترقيتهم،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1396 الموافق 21 ابريل سنة 1976 والمتعلق بإشهار الاسعار،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 8 رمضان عام 1399 الموافق أول غشت سنة 1979 والمتعلق بتنظيم سيارات الاجرة،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1400 الموافق 24 فبراير سنة 1980 والمتعلق بتعريف النقل الخاصة بسيارات الاجرة،

يقرر ان مايلي :

وزارة الأشغال العمومية

مرسوم رقم 84 - 260 مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 يكمل المرسوم رقم 80 - 243 المؤرخ في 4 أكتوبر سنة 1980 والمتضمن تصنيف طرق جديدة ضمن الطرق الوطنية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الأشغال العمومية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - IO و I52 منه،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 80 - 243 المؤرخ في 24 ذي القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتضمن تصنيف طرق جديدة ضمن «الطرق الوطنية»،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - I27 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذي يحدد صلاحيات وزير الأشغال العمومية،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تكمل المادة الاولى مع المرسوم رقم 80 - 243 المؤرخ في 4 أكتوبر سنة 1980 المذكور أعلاه، كما يأتي :

«ترقم الطرق الوطنية بقرار من وزير الأشغال العمومية».

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

المادة 6 : يجب أن تعلق التعريفات المذكورة في المواد الاولى و 3 و 4 وكذلك أحكام المادة 5 بوضوح داخل السيارات وعلى مرأى من الركاب بمقتضى اشهار الاسعار.

المادة 7 : يلغى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 فبراير سنة 1980 المذكور أعلاه، والمتعلق بتعريف النقل الخاص بسيارات الاجرة.

المادة 8 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 شوال عام 1404 الموافق 24 يوليو سنة 1984.

وزير النقل
صالح قوجيل
عن وزير التجارة
الامين العام
مراد مدلسي

وزارة الثقافة والسياحة

مرسوم رقم 84 - 161 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يتضمن التنازل للبلديات عن أراض للمغيمات (استدراك).

الجريدة الرسمية - العدد 28 الصادر بتاريخ II شوال عام 1404 الموافق 10 يوليو سنة 1984.

- الصفحة 1069 - العمود الثاني - المادة الاولى - السطر الثالث.

بدلا من :

الموجودة في شئونة وتيبازة والارهاط ...

يقرأ :

الموجودة في شئونة وشرشال والارهاط ...

(الباقى بدون تغيير)

وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 15 رجب عام 1404 الموافق 17 ابريل سنة 1984، يتعلق بالتوظيف على أساس الشهادات في بعض الاسلاك التقنية التابعة لوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

ان الوزير الاول،

ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية،

— وبمقتضى الامر رقم 66 — 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للتوظيف العمومية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 137 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلاسل الخاصة بمرتباب اسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 81 — 11 المؤرخ في 31 يناير سنة 1981،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 145 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين المعدل بالمرسوم رقم 81 — 114 المؤرخ في 6 يونيو سنة 1981،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 146 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتعيين في الوظائف العمومية واعادة ترتيب اعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني المعدل بالمرسوم رقم 68 — 517 المؤرخ في 19 غشت سنة 1968 والمرسوم رقم 69 — 121 المؤرخ في 18 غشت سنة 1969 المعدل بالمرسوم رقم 70 — 79 المؤرخ في 12 يونيو سنة 1970،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 151 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن تحديد الاحكام المطبقة على الموظفين المتبرئين،

— وبمقتضى المرسوم رقم 68 — 210 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتعلق بأحكام القوانين الاساسية المشتركة المطبقة على مهندسي الدولة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 68 — 211 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتعلق بأحكام القوانين الاساسية المشتركة المطبقة على مهندسي التطبيق،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 24 المؤرخ في 15 ربيع الاول عام 1400 الموافق 2 فبراير سنة 1980 الذي يحدد الاحكام القانونية الاساسية المشتركة المطبقة على اسلاك التقنيين في الاعلام الآلي،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 25 المؤرخ في 15 ربيع الاول عام 1400 الموافق 2 فبراير سنة 1980 الذي يحدد أحكام القوانين الاساسية المشتركة المطبقة على اسلاك التقنيين المساعدين في الاعلام الآلي،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 26 المؤرخ في 15 ربيع الاول عام 1400 الموافق 2 فبراير سنة 1980 الذي يحدد أحكام القوانين الاساسية المشتركة المطبقة على اسلاك الاعوان التقنيين في جمع المعلومات الخاصة بالاعلام الآلي،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 115 المؤرخ في 3 شعبان عام 1401 الموافق 6 يونيو سنة 1981 والمتضمن اعادة تنظيم بعض القواعد المتعلقة بتعيين الموظفين والاعوان العموميين،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 315 المؤرخ في 24 رجب عام 1403 الموافق 7 يونيو سنة 1983 الذي يحدد الاحكام القانونية الاساسية الخاصة المشتركة التي تطبق اسلاك مهندسي الدولة في الاعلام الآلي،

المادة 2 : عملا بأحكام المادة من المرسوم رقم 81 - 115 المؤرخ في 6 يونيو سنة 1966 السالف الذكر يشترط في المترشحين أن يكونوا حائزين الشهادات أو المؤهلات المطلوبة في القوانين الأساسية الخاصة.

المادة 3 : يتم التوظيف انتقاليا حتى 31 ديسمبر سنة 1984 في الاسلاك المذكورة أعلاه على أساس الشهادات في حدود النسب التي تحددها القوانين الأساسية الخاصة بهذه الاسلاك نفسها.

المادة 4 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 15 رجب عام 1404 الموافق 17 ابريل سنة 1984.

وزير التخطيط والتهيئة
العمرانية
عن الوزير الاول
وبتفويض منه
المدير العام للوظيفة
العمومية
محمد كمال العلمي

و بمقتضى المرسوم رقم 83 - 316 المؤرخ في 24 رجب عام 1403 الموافق 7 يونيو سنة 1983 الذي يحدد الاحكام القانونية الاساسية الخاصة المشتركة التي تطبق على اسلاك مهندسي التطبيق في الاعلام الآلي ،

يقرران ما يلي :

المادة الاولى : عملا بالمرسوم رقم 81 - 115 المؤرخ في 6 يونيو سنة 1981 المذكور أعلاه يتم التوظيف على أساس الشهادات في الاسلاك التقنية التالية :

- مهندسو الدولة في الاحصائيات،
- مهندسو الدولة في الاعلام الآلي ،
- مهندسو التطبيق في الاحصاء،
- مهندسو التطبيق في الاعلام الآلي،
- التقنيون في الاعلام الآلي،
- التقنيون المساعدون في الاعلام الآلي،
- الاعوان التقنيون في جمع المعلومات الخاصة بالاعلام الآلي.